



مركز رواق بغداد للسياسات العامة
Rewaq Baghdad center for public
Policy



الديمقراطية.. ثمار الجنة المنتظرة

مقال 

الديمقراطية.. ثمار الجنة المنتظرة

د. وليد فرحان



وليد فرحان

قراية العقدين مرّت على قيام النظام الحالي، وعلى ممارسة العراقيين آليات الديمقراطية، لكنّها كما يقال لا تزال تحبو، وفي نظر الكثيرين تبدو ديمقراطية بلا طعم، بمثابة هيكل فارغ من الأسس الصلدة، قبالة إرث طويل من التعسّف والاستبداد والتفرد، جعل - ذلك الإرث - البلاد مهتّاة للعودة لمجاهل الدكتاتورية مع كلّ فرصة سانحة، أو مهتّاة لحرب أهلية طاحنة تعصف بالمتبقي من الآليات الشكلية الهشّة، في واحدةٍ من أعقد الديمقراطيات الناشئة.

يظنّ ساسة البلاد أنّ ما وصلت إليه الديمقراطية العراقية مثاليٌّ جدًّا، ويطيب لهم التّبجّح - مع كلّ انتخاباتٍ تُجرى - بقيمة الديمقراطية العراقية، توحى أحاديثهم بأنّ عامل الانتخابات كافٍ لوصف بلدٍ ما بـ(الديمقراطي)، بينما تتكاثر عوامل الانهيار والتصدّع، ويضعف الإيمان بجدوى المضي بالاقتراع.. وتبدو النهاية مؤسفة ومليئة بالمطبات المخيفة، فلماذا تبهرنا البدايات الغارقة بالحماس والأمل الجارف بتغييرٍ كبيرٍ؟!

بالنسبة لبلدٍ يرزح تحت هيمنة قوى مسلحة، تؤمن بالآليات التي توصلها إلى السلطة، وتحافظ على وجودها، بغضّ النظر عن تسمية هذه الآليات. في ظلّ هكذا وضع، تختلّ قيمة الأحكام والتقييمات، ويتحوّل الحديث عن مستقبل الديمقراطية إلى برمٍ مستمرٍّ من حاضر شاحب، وبينما ترتخي قبضة الدولة وتضعف أمام قوة الأحزاب، يسير الاقتصاد نحو ريعية ضامنة لوجودها، ونسقية مُمهّدة لتقاسم آمن للموارد ومواطن الهيمنة فيما بينها.

يشير تقرير للإيكونوميست إلى أنّ مؤشر الديمقراطية في العراق يسير نحو الهاوية، يقوم تقرير المؤسسة البريطانية على معايير محدّدة؛ يحرك مدى الالتزام بها مؤشر الديمقراطية صعوداً أو نزولاً، المعايير هي: العملية الانتخابية والتعددية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، والحريات المدنية، تنقسم بعد ذلك الدول إلى: "دول ذات ديمقراطية كاملة"، "دول ذات ديمقراطية معيبة"، أو "نظم هجينة"، أي

تجمع بين الديمقراطية والاستبداد، و"نظم استبدادية"، أمّا العراق فقد تحوّل بحسب الدراسة من نظام هجين إلى نظام استبدادي¹.

ديمقراطية مستحيلة:

يظنّ بعض الساسة أنّ ممارسة الديمقراطية يبدو في معايير أخرى نوعاً من الاستبداد المقنّن! إذ يسيطر على السياسيين المهيمنين على مقاليد الحكم في البلاد شعورٌ بالفخر مع كلّ عملية اقتراع، ذلك الزهو مستندٌ إلى قيمة رمزية، تأتي من إقبال الناس على الاقتراع، واحتفاظ السياسيين - مع كلّ انتخابات - بوجودهم القوي في داخلها، لكن حتّى عملية الاقتراع - التي بدت لكثيرين شكلية وتشرعن لاستنزاف موارد الدولة - مهدّدة مع ضعف الإقبال في الانتخابات الأخيرة ورفض القوى التقليدية لمتطلبات عملية انتخابية تمتاز بشفافية أكثر، بعض القوى تصارع وجوداً أممياً يفوق المعتاد وتشكك بميل البعثة الأممية إلى أطراف دون أخرى.

إشباع الجمهور بالنقيض أمر متكرّر ومعتاد في السياسة العراقية، في عهد صدام صُدّرت المعركة الأخيرة بوصفها أم المعارك، حتّى لو مثلت ذروة الانهيار لمؤسسة عسكرية منهالكة وفاسدة، وفي العهد الجديد يتحدّث علي الدباغ؛ الناطق باسم الحكومة العراقية آنذاك بكلّ فخرٍ عن معونةٍ يمكن للسلطات العراقية أن تقدّمها للدول العربية في مكافحة الفساد، ويدّعي أنّ تجربة العراق مهمّة في تجفيف منابعه، بينما يتصدّر العراق قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم!

الإشباع بالنقيض وتسويق الضدّ بوصفه حقيقةً مطلقةً عادةً لم تتوقّف الأنظمة العراقية المتعاقبة عن استعمالها وتصديرها في محيط مليء بالرفض والسخرية.

لو عدنا قليلاً إلى الوراء، لوجدنا أنّ فرص نجاح ديمقراطية مفروضة بالإكراه لم تكن عالية، إذ أثبتت التجارب أنّ فرض الديمقراطية بالقوة أمرٌ محاظ بالمكراه، و«من بين الأنظمة الثمانية عشر التي تدخلت القوات الأمريكية لتغييرها بالقوة، لا توجد سوى ثلاثة أنظمة

¹ . مؤشر الديمقراطية العالمي.. دول عربية هجينة وأخرى تتحول إلى الاستبداد، عبر الرابط:

<https://www.alhurra.com/archive>

فقط تستحقّ صفة (الديمقراطية) وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان»²، الاستنتاج الذي يمكن تيقّنه أنّ تصدير الديمقراطية أمرٌ صعبٌ؛ وهو يختلف جذرياً عن تصدير البضائع، الأفكار تصدر مع قوى المجتمع الرافضة للتغيير والمقاومة للثقافات القاهرة.

بالعودة أيضاً إلى اللحظة الأولى، مثل الخلاف بين وزارتي الدفاع والخارجية الأميركييتين إشارة إلى خطورة الإيذان المطلق بديمقراطية تنصّب بقوة السلاح، والأعقد انتظار أن تجلب الاستقرار لبلدٍ مُمزّقٍ، عاش تحت وطأة الدكتاتورية طيلة عقودٍ سابقةٍ، ولا يعلم عن الديمقراطية أيّ شيءٍ، الصراع في أحد أوجهه الكثيرة ينطلق من يأسٍ، وكان ككرة نارٍ تتقاذفها وزارتا الدفاع والخارجية الأمريكيتين، ف«أكثر الشخصيات خبرة بشأن العراق والشرق الأوسط ضمن وزارة الخارجية لم يلقوا ترحاباً من قبل البنتاجون، بسبب ميلهم إلى اعتبار أنّ إقامة نظام ديمقراطي في العراق من المهمات المستحيلة»³.

الديمقراطية العراقية بدت إحدى المهمات المستحيلة، مع قوّةٍ عسكريةٍ فرضت شكل الحكم الجديد، التقدير العالي لنتائج شجرة بلا جذور، يزيح فكرة ثمار الجنة المنتظرة، الشجرة ستموت يوماً ما، التشكيك بسلسلة التحول الديمقراطي في العراق يدعمه التراجع المخيف في مستوى الحريات، وارتفاع معدلات الفقر، وغياب الشفافية، وانتشار السلاح، وسيطرة الفاسدين، فضلاً عن تكوّن قناعةٍ راسخةٍ مفادها أنّ استبدال الدكتاتور بقوى المعارضة لا يكفي لنشوء ديمقراطية. توزيع سيطرة الدكتاتور وجبروته بين قوى عديدة لا يعني تراجع وسائل القمع، وكذا منح بعض المتضرّرين من نظام صدام تعويضاً عن الحرمان والقسوة لا يدلّ على نهاية الظلم، أضف إلى ذلك أنّ الأشخاص المتحكّمين بالمشهد السياسي بعد نظام صدام لا يشاركون في الانتخابات، وليس لديهم صفاتٌ رسميةٌ تفوّض لهم التّحكّم بالبلاد، لكنهم يمسكون من علّ بمقاليد الأمور.

ثقافة سياسية:

² . العراق، الشعب والتاريخ والسياسة، جاريت ستانسفيلد: 178.

³ . المصدر نفسه: 183.

تفتقر البلاد لثقافة سياسية تسمح بالتحول الديمقراطي، لا سيما مع غياب ما يسمّيه عضيد أويشه (التقليد الديمقراطي أو التجارب الديمقراطية السابقة)، إن «فرص زرع الديمقراطية في النسيج السياسي والنفسي العراقي ضئيلة إلى درجة لا تنفع معها المحاولة أصلاً»⁴، ولا تقتصر المشكلة على انعدام فرص الحياة الديمقراطية، أو في افتقار الأحزاب إلى الثقافة السياسية المؤمنة بالتداول السلمي للسلطة، وأغلب فروض الديمقراطية الأخرى فقط، إنّما في ثقافة غائبة عن الناخبين وفي اختياراتهم ومنطلقاتهم في إيصال ممثليهم إلى البرلمان⁵، وإذا كانت السياسة الحالية تحتفظ بمؤسسات ديمقراطية شكلية، فإنّها لم تستطع منع «السياسات الزبائنية والممارسات خارج القانون»⁶، بل حافظت على تلك الزبائنية واعتمدت عليها في خلق (ثقافة سياسية ريعية)، «ولذا يمكن الحديث عن إسلاموية ريعية تحلّ فيها الزبائنية غالباً مكان الإيديولوجيا في تشكيل السلوك السياسي للأحزاب الإسلامية»⁷.

تخلّت الأحزاب عن فكرة فرض الإيديولوجيا، واختارت أن تُوجد نمطاً آخر من العلاقة مع الجمهور، حتّى لو انطوى هذا النمط على تقويض مستقبل الديمقراطية، ونمو شجرتها معوّجةً، فبقاء هذه الأحزاب مهيمنة - بأيّ وسيلة - أهمّ في نظرها من تأسيس عقد يفضي إلى الاستقرار، وإذا كانت قد تخلّت عن الإيديولوجيا باعتبار عدم اتفاقها على فكرة مركزية تلتفّ حولها؛ فإنّها تلاعبت بالجزء الآخر من ثنائية (كارل مانهايم) في الإيديولوجيا واليوتوبيا، فالغرق في مغنم السلطة منع أن يعي القائمون عليها أيّ ضعفٍ في موقفهم، بينما تحوّلت الديمقراطية التي يحلم بها المواطنون إلى يوتوبيا تبالغ في رسم الأطلام⁸. أصبحت أقصى آمال الغاضبين من سلوك السلطة التغيير البسيط، وبأيّ شكلٍ، لكن من دون ثمنٍ باهظٍ أو انهيارٍ مخيفٍ، اليوتوبيا تاهت في صحراء (الديمقراطية)

4 . العراق، تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، عضيد أويشه: 308.

5 . تخشى الانتلجنسيا تحوّل السلطة الشعبية إلى خطر مستمر يهدد الديمقراطية مع سهولة خداع الجمهور بوسائل مختلفة، في بعض البلدان العربية تفضل هذه الانتلجنسيا سلطة الاستبداد العلماني على الاستبداد "الشعبي" الإسلامي مع كلّ اقتراع. ينظر: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، مجموعة من الباحثين: 92.

6 . من الإسلاموية الراديكالية إلى الإسلاموية الريعية.. حزب الدعوة العراقي أنموذجاً.. حارث حسن، مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط، عبر

الرابط: <https://carnege-mec.org/2019/04/25/ar-pub-78995>

7 . المصدر نفسه.

8 . اليوتوبوية، لايمان تاور سارجنت، ترجمة ضياء وزّاد، مراجعة، مصطفى محمد فؤاد: 117.

المجدبة، وتكسّرت في ظلّ حرص الأحزاب على خلق ديمقراطية قائمة على زبائنية، تحتكر المناصب، وتتحكّم بموارد الاقتصاد واستغلالهما في صناعة جيشٍ من الاتباع.

الاقتصاد وطبقي وسطى خاضعة:

يسأل (عضيد أويشه) عن خطأ كامنٍ في استعجال طرح الديمقراطية في ظلّ غياب المتطلّبات الأساسية لتحقيق الانتقال إلى مؤسساتٍ ديمقراطيةٍ فاعلةٍ، ثمةً نظريةً تربط سلاسة التحول الديمقراطي بوجود اقتصادٍ مستقرٍ وطبقةٍ وسطى تتمتع برخاءٍ معقولٍ؛ إذ «كلّما ارتفعت مستويات التصنيع والتمدّن والثروة والتعليم، والتي تساق صعود الطبقة الوسطى الفاعلة والقائمة على الأعمال الحرّة، كلّما كانت حظوظ التحول الديمقراطي أكبر»⁹.

هذا السياق يوشك أن يخلق (مرابحة) سياسية، كلّما كانت الطبقة الوسطى متحكّمة بقرارها السياسي ومستقلّة اقتصادياً عن هيمنة الدولة، كلما أسرعت الديمقراطية في الاكتمال، ولكي لا نبالغ، يجب أن نقرّر أنّ «المستويات العالية في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي لا هي ضرورية، ولا هي كافية لتحقيق الديمقراطية، ولكنّها تساعد على ذلك بالتأكيد»¹⁰. وفي ما يتعلّق بالجزء الخاص بالمواطنين، فإنّه من الضروري أن يملك المواطنون الحرية في عملية وضع القواعد التي يجري في ضوئها ما يسميه (ووتر بوري) بـ(المباراة) الديمقراطية¹¹.

ماذا يعني وجود طبقة وسطى تعتمد اعتماداً مباشراً على الدولة، أو تستخدم من قبلها؟ يعني أنّ من السهولة التلاعب بها وتوجيهها بحسب رغبة السلطة، بل إنّ رغبة هذه الطبقة الوسطى في قيام ديمقراطية محلّ شكٍّ¹² ما دامت تعتمد بشكلٍ مباشرٍ في دخلها على الدولة، وهو مضمون، سواء تقدّمت الديمقراطية أم تقهقرت.

إذا كانت التظاهرات الأخيرة العارمة في مدن البلاد، التي أسقطت حكومة عادل عبد المهدي ومثّلت جرس الانذار الأكبر للطبقة الحاكمة، إذا كانت قد أشارت إلى نقمةٍ

⁹ . العراق، تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، عضيد أويشه: 37.

¹⁰ . ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي، مجموعة من الباحثين: 79.

¹¹ . المصدر نفسه: 80.

¹² . ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي، مجموعة من الباحثين: 82.

واضحٍ من النظام القائم، فإنَّها وبغرابة بيَّنت أنَّ أغلب الموظفين - وهم عماد الطبقة الوسطى - ضاقوا ذرعاً بالتظاهرات، وعدَّوها تهديداً لمستقبلهم وأمنهم المالي، حتَّى وإن كانت التظاهرات مشروعاً وتستهدف تصحيح المسار الديمقراطي، وتطالب بمحاربة حقيقية للفساد الذي يكاد يهدم الدولة!

الديمقراطية لا تبدو - حتَّى اللحظة - الخيار الأول للطبقة الحاكمة، ولا للمجتمع المحاصر بالمخاوف.

الدلائل خطيرة وكثيرة على تراجع السلوك الديمقراطي، ولا يخيف المجتمع هذا التراجع، بقدر ما تخيفه تهديدات أخرى تطال وجوده الديني أو العرقي أو الطبقي.